

مخطط حكومي لرفع أسعار كهرباء المنازل بـ28% ... ما مصير الغلابة!!



الخميس 4 ديسمبر 2025 05:15 م

في الوقت الذي يئن فيه المواطن المصري تحت وطأة غلاء فادح وتضخم يلتهم كل شيء، تستعد حكومة الانقلاب لتجيئه صفة جديدة لجيوب الغلابة والطبقة المتوسطة، وهذه المرة عبر "فاتورة النور" التي أصبحت كابوساً شهرياً

كعادتها في سياسة "الحس الوعود"، تستعد وزارة الكهرباء لتطبيق زيادات جديدة في أسعار الشرائح قد تصل إلى 28% قبل نهاية مارس المقبل، ضاربة عرضيّ الطائف بتصرّفات الوزير محمود عصمت نفسه قبل شهرين فقط، حين أقسم بأنه "لا نية لتدريب الأسعار حتى نهاية 2025".

هذا التراجع المخزي يؤكد أننا أمام نظام لا يملك رؤية ولا عهداً، بل يملك فقط "آلة حاسبة" لجمع الجباية من المواطنين لتغطية فشله الاقتصادي الذريع.

زيادة الـ 28% .. عقاب جماعي تحت مسمى "تكلفة الإنتاج"

التسريحات القادمة من داخل وزارة الكهرباء تكشف عن كارثة مرتبطة؛ فالزيادة المخطط لها لن ترحم أحداً، وستبدأ بالقطاع التجاري لتمتد إلى المنازل، بنسبة تتجاوز الـ 25% وتصل إلى 28% للشرائح العليا. الذريعة الجاهزة دائماً هي "ارتفاع تكلفة الإنتاج" و"زيادة استهلاك الغاز"، وكان المواطن هو المسؤول عن فشل الحكومة في إدارة موارد الطاقة أو عن صفقات الغاز المشبوهة التي حولت مصر من مصدر للطاقة إلى مستورد لها بالديون.

الأرقام التي يسوقها المسؤولون (استهلاك 3.4 مليار قدم مكعب غاز يومياً) لبرير الزيادة هي في الحقيقة إدانة لسياساتهم؛ فبدلاً من الاستثمار في الطاقات المتعددة الرخيصة كما يفعل العالم، أهدر النظام المليارات على محطات تقليدية تستهلك الوقود بشراهة، ثم يأتي الآن ليطالب الشعب بدفع ثمن هذا الفشل الإداري من دمه.

"ادعولنا" .. سخرية الوزير من مأسى الشعب

في مشهد يعكس قمة الاستخفاف والاستعلاء، رفض وزير الكهرباء الرد على أسئلة الصحفيين حول الزيادة الكارثية، مكتفياً بعبارة ساخرة: "ادعولنا". هذه الكلمة تلخص فلسفة نظام الانقلاب: نحن نفعل ما نريد، وأنتم ليس لكم سوى الدعاء!

الوزير الذي نفى الزيادة قبل أسبوعين، لا يجرؤ اليوم على المواجهة، فيجأ للتهكم، بينما يعلم أن قراره سيغلق آلاف الورش والمحلات التجارية التي ستعجز عن دفع فاتورة "التجاري" التي ستبدأ بها المذبحة، وسيدفع آلاف الأسر إلى الظلم العاجز عن سداد فاتورة "المزنلي".

إن "دعاء" الوزير لن يحل أزمة مواطن يدفع بالفعل أسعاراً عالمية (تصل إلى 2.3 جنيه للكيلوواط) بينما يتتقاضى رواتب من أدنى الرواتب في العالم.

لعبة "القط وال فأر" مع الأسعار استراتيجية الخداع

ما يحدث هو تطبيق حرفياً لسياسة "الصدمة المتدرجة". الحكومة بدأت بالحديث عن زيادة 20%， ثم رفعت السقف إلى 28%， وسررت الأخبار عبر "مصادر مجھولة" لتهيئة الرأي العام وامتصاص الصدمة قبل الإعلان الرسمي.

هذه الألعيب المكشوفة لم تعد تنطلي على أحد النظام الذي رفع الدعم نهائياً عن الطاقة، لا يزال يطارد المواطن بزيادات دورية، محولاً خدمة الكهرباء من حق أساسى إلى "سلعة فاخرة" لمن استطاع إليها سبيلاً

الشرائح الحالية (التي تبدأ من 68 قرشاً وتصل لـ 2.3 جنيه) هي أصلاً أسعار تفوق قدرة السواد الأعظم، وأي زيادة جديدة تعنى ببساطة حكمًا بالإعدام الاقتصادي على ملايين الأسر

فاتورة الفشل: وقود بالديون ومحطات بالفساد

اجتماع وزاري الكهرباء والبترول المرتقب لتحديد "تكلفة الوقود" هو اجتماع لتقاسم الفشل، لا لحل الأزمة المشكلة ليست في سعر الوقود العالمي، بل في انهيار العملة المحلية نتيجة سياسات الاقتراب السفهية، وفي سوء إدارة ملف الغاز الذي جعل محطات سيمنز العملاقة (التي تفاخر بها السيسي) عبئاً بدلاً من أن تكون حللاً لأنها تعمل بالغاز المستورد بالدولار الذي لا تملكه الدولة

الحكومة تريد من المواطن أن يدفع ثمن الغاز بالسعر العالمي، وثمن المحطات بقروضها وفوائدها، وثمن فساد الإدارة في شركات التوزيع إنها "جباية ثلاثة الأبعاد" تجعل من فاتورة الكهرباء وثيقة إثبات لفشل نظام كامل، يدفع ثمنه المواطن من قوته ومن نور بيته

خاتمة: "الظلم" هو النتيجة الحتمية

مع اقتراب مارس، لن يكون أمام المصريين سوى خيارين أحلاهما من: إما الدفع من لحمهم الحي، أو العودة لعصر الشموع الزيادة المرتقبة بنسبة 28% هي إعلان حرب على الفقراء، ورسالة واضحة بأن "الجمهورية الجديدة" لا مكان فيها للضعفاء

وبينما يطلب الوزير "الدعاء"، يرفع الشعب أكفه إلى السماء، ليس ليدعوا للوزير بالتوفيق، بل ليذعن عليه وعلى منظومة الظلم التي جعلت من الكهرباء سيفاً مسلطًا على الرقاب بدلاً من أن تكون نوراً في البيوت